Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 et 09 Mai 2010
2010 ماي 09 و08

بيان اليوم

الذكرى العشرون

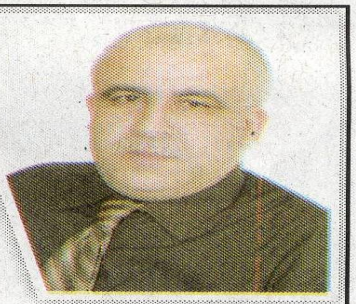

محتات الرقاص

تحل الذكرى العشرون لإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهي مناسبة أخرى لتعزيز التفكير الوطني بخصوص الانتقال الديمقراطي في بلادنا.

من دون شك أن آراء موجودة في الوسط الحقوقي، لا زالت توجه للمجلس الاستشاري انتقادات تتعلق ببنيته وبأنظمته وبالتمثيلية داخله،علاوة على صلاحياته وعمله ،وربما هناك من يعتقد أن المجلس لم يجب بالجرأة الكافية على أسئلة كبرى ذات صلة بماضي الانتهاكات ،أو أنه لا يتصدى بشكل تلقائي لما قد يحدث اليوم من انتهاكات أخرى ،وغير ذلك من الانتقادات...

لكن مع ذلك،لابد من التأكيد على أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان قد أنشئ في مرحلة خاصة من مسار المغرب،سمتها بداية مخاض الانتقال نحو بناء دولة تحترم حقوق الإنسان وتؤسس لتحول مجتمعي ، مثل استثناء إقليميا ودوليا.

العودة لظرفية التأسيس هنا، مسألة جوهرية لبلورة تقييم موضوعي للحصيلة، وهذه الأخيرة، بالضرورة، تندرج ضمن ميزان القوى داخل المجتمع، وترتبط بمسيرة شعبنا وبلادنا نحو الديمقراطية.

لقد شهد المجلس مراجعة صلاحياته وتوسيعها، وارتبط الحديث عنه منذ سنوات بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وخصوصا بتوصياتها التي أسند له أمر متابعة تنفيذها، ومن ثم ليس غريبا اليوم أن يتركز التقييم على إعمال توصيات الهيئة فقط.

وهنا إذا كان الجميع يتفق على المكاسب المحققة على صعيد جبر الضرر الفردي وتعويض الضحايا،مع استمرار وجود مطالب وانتقادات أيضا على هذا المستوى،وإذا كانت برامج جبر الضرر الجماعي متواصلة في عدد من مناطق المملكة،فان الانتقادات تكاد تكون محصورة في كشف الحقيقة في ملفات الاختطاف والاختفاء القسري ،وبعض الملفات الأخرى.

ورغم كل ما ذكر،لا بد من الإشارة إلى أن المجلس مثل ،لدى إنشائه،آلية مبتكرة للانكباب على ملفات انتهاكات سنوات الرصاص،وسمح للحوار الوطني حول هذه الملفات أن يتمأسس،ويستحضر مطالب المنظمات الحقوقية والضحايا ،وهذه الدينامية هي التي أوصلتنا اليوم إلى المرحلة الحالية حيث الإجماع على خيار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، والمجلس مدعو للاهتمام بأسئلتها المستجدة ،وبالتالي تطوير الدينامية نفسها إلى ما يجعلها توفق بين احترام حقوق الإنسان وإشعاع الديمقراطية وسط المجتمع،وأيضا تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحصيلة ايجابية ارتباطا بسياق مرحلة التأسيس،وبالأفق الذي أسست له هيئة الإنصاف والمصالحة وتقريرها الختامي، أما التحديات فهي كبيرة اليوم، من جهة تعزيز الدينامية وتطبيق توصيات الهيئة،و أيضا توسيع مجالات الاهتمام بقضايا الديمقراطية والتنمية.

الحصيلة أيضا تستوجب استحضار دور وانخراط كل الأطراف في الدولة في دينامية إعمال توصيات الهيئة والاستجابة لمطالب بقيت عالقة ،وليس المجلس وحده من يملك أجوبة عنها.

rmahtat@yahoo.fr

Revue de Droit de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بين الدفاع عن حقوق الإنسان وتبييض وجه السلطة

حقوقيون يقيمون 20 سنة من عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

■ الرباط - سهام إحولين ■

اليوم، 8 ماي، تمر عشرون سنة على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من طرف الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1990. هذه المؤسسة الحقوقية كانت ولا تزال موضع جدل بين الحقوقيين، حيث يعتبرها البعض مؤسسة شجاعة استطاعت أن تلعب دورا هاما في الكشف عن الانتهاكات الجسيمة التي طالت حقوق الإنسان في ما يعرف بسنوات الرصاص، فيما يعتبرها آخرون مؤسسة جاءت فقط لتبييض وجه السلطة، ويلومونها على عدم السهر على تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، اعتبرت، من جانبها، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان في سنواته الأولى من الآليات التي طرحت في المجال العمومي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث «كان أول مؤسسة تقدم معلومات عن وفيات بعض المختفين، وذلك رغم محدودية اختصاصاته آنذاك، إذ أعطى معلومات دقيقة حول عدد من ملفات الانتهاكات».

وأضافت بوعياش أن المجلس لعب دورا مهما في مرحلة تاريخية كان المغرب في حاجة إلى آلية وطنية مؤسساتية، «تمكنا من الحوار مع السلطات العمومية والفاعلين السياسيين للتداول ومناقشة ملف حساس كان مغلقا لسنوات»، مشيرة إلى أن المجلس الاستشاري يواجه عددا من التحديات، من أبرزها سعيه إلى أن يكون الرافعة الأساسية لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والآلية الوطنية في ما يخص تدبير إشكالية حقوق الإنسان.

لكن هذه النظرة المتفائلة لبوعياش لا يتفق معها محمد الصبار، نائب رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الذي اعتبر أن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تحكمت فيه خلفية واضحة، وهي الرد على تقارير انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية والتي كانت تضر بصورة المغرب.

وأشار الصبار إلى أن المجلس يصدر تقاريره السنوية بانتظام ويساهم في تقديم مقترحات لملائمة النصوص القانونية الوطنية للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، غير أنه «يلاحظ أن هناك نوعا من التراجع في أداء الأدوار المنوطة به، بالنظر إلى الإمكانيات المالية والبشرية الكبيرة التي يحظى بها».

وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيسة

Revue de Presse du Conseil consultatif des d

أخبار اليوم المغربية

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حيث أكد أنه من خلال مسار المؤسسة يتبين أنها «لم تستطع أن تعالج ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالشكل الذي يجب»، وحاولت «تبييض وجه السلطات» في الداخل والخارج، حيث «لم تعتمد في تعاطيها مع عدد من الملفات على النزاهة والحياد، فهي مؤسسة فاقدة للاستقلالية وموجهة من طرف السلطة»، والتقارير التي تنجزها حول الوضعية الحقوقية في المغرب «ضعيفة جدا» ولا تعكس الواقع الحقيقي.

وتابع بنعبد السلام انتقاداته للهيئة بقوله: «بعد انتهاء أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، وفي الوقت الذي أكد فيه المجلس أن معظم توصيات الهيئة قد تم تفعيلها، فإننا في الجمعية نرى العكس»، وأضاف، موضحا وجهة نظره، أن «التوصيات التي ما زالت تنتظر التنفيذ تتعلق خصوصا بموضوع الكشف عن الحقيقة لمعرفة ما حدث بالضبط وجبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة»، حيث إن «مراكز الاعتقال لم يتم تحويلها إلى مراكز للزيارة ومتاحف»، كما أضاف بنعبد عبد السلام أن المجلس «لم يضع إلى حد الآن استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب». وقال بنعبد السلام إن «الهيئة أوصت بضرورة الاعتذار الرسمي لضحايا انتهاكات سنوات الرصاص من طرف الدولة، وقد اعتبر المجلس أن استقبال الملك لعائلات الضحايا هو بمثابة اعتذار لهم، لكن الأمر ليس كذلك، ومازلنا ننتظر اعتذار الدولة».

Revue de Presse des droits de l'Homme

Libération

Ahmed Harzenni, président du CCDH

« La réconciliation ne doit pas se limiter à la réparation des torts causés aux individus »

Ahmed Harzenni, président du Conseil consultatif des droits de l'Homme

«La réconciliation ne doit pas se limiter à la réparation des torts causés aux individus»

Pour le président du CCDH, le programme de la réparation communautaire représente une pierre angulaire de ce qu'on peut nommer «le panier parfait de la réconciliation». Entretien.

Libé: Quelles sont, d'après vous, les spécificités du programme de réparation communautaire ?

Ahmed Harzenni : Je pense que le programme de la réparation communautaire représente une pierre angulaire de ce qu'on peut nommer « le panier parfait de la réconciliation ». Dans l'expérience marocaine, comme dans les autres expériences mondiales, il est apparu que la réconciliation ne doit pas se limiter seulement à une réparation des individus. D'ailleurs, les faits prouvent que les groupes et lieux ont été endommagés aussi. Ainsi, la réconciliation ne doit pas mettre de côté la question de la réparation communautaire. Je pense que l'importance des recommandations relatives à la réparation communautaire au sein du programme de l'IER émane de ce concept. Evidemment, l'Instance seule n'était pas capable d'exécuter tout le projet lors de son mandat. Mais, nous avons commencé à opérationnaliser cette recommandation via la signature des conventions avec l'Union européenne et autres partenaires nationaux. Plusieurs régions ont, en effet, bénéficié de cette opérationnalisation. Je peux donner les exemples des campagnes estivales, la visite guidée des femmes d'Imilchil au siège du CCDH, la soirée artistique organisée suite à la réparation du groupe de Tagounit... ce sont des actions concrètes qui prouvent le bien-fondé de l'adoption de la réparation communautaire par l'IER.

Quelle est votre propre évaluation du processus de la préservation de la mémoire ?

Le projet de la préservation de la mémoire est inclus dans le concept de la réparation communautaire, puisque, à côté des atteintes physiques dont souffraient les ex-détenus, il y a aussi des atteintes morales qui dépassent par leur atrocité les souffrances physiques. On peut citer entre autres l'angoisse qui traumatise toujours les groupes concernés. Certains groupes avaient peur de parler de ce qui s'est passé. Ces questions entraînent l'individu ou le groupe dans un état de choc et produisent des dégâts qui peuvent être plus graves que ceux causés à l'individu. Cela peut conduire à paralyser la capacité d'action et d'initiative. Ainsi, créer des conditions favorables de se souvenir et de s'exprimer librement sur ce qui s'est passé, pourrait être un remède pour l'esprit.

Il est à signaler que la préservation de la mémoire vise à donner l'initiative aux anciens détenus. D'ailleurs, en psychologie, on sait que la reprise de la mémoire et sa libération représentent une véritable thérapie pour plusieurs cas. Pour nous, la préservation de la mémoire est une question d'une grande importance.

Comment peut-on préserver la mémoire à travers les lieux et les centres de détention témoignant des violations des droits humains ?

La préservation de ces lieux et édifices est une démarche positive. Au cas où ces centres seraient détruits, cela serait une grande perte pour la mémoire et la capacité de se remémorer. La préservation des centres de détention participe au processus de réconciliation avec le passé. A titre d'exemple, quand nous sommes entrés à la Kasbah d'Agdz et avons contemplé les lieux, l'individu ressent avoir pris ses distances. Cette démarche représente un réel remède. Vous pouvez demander cela aux anciens détenus, et ils vont peut-être vous dire qu'ils ne se sont rendu compte qu'ils étaient hors les murs de ce centre qu'à ce moment-là.

Je pense aussi que ces bâtiments devraient être réhabilités et que des endroits deviennent des lieux de pérennisation de la mémoire. Des photos, écrits et contributions artistiques des anciens détenus pourraient être exposés dans ces lieux. Par ailleurs, la majorité des projets associatifs visant la transformation de ces anciens centres de détention en places de préservation de la mémoire et d'animation culturelle et sociale, entendent créer des musées afin de participer à la libération de la mémoire des individus ayant subi des atrocités.

Aujourd'hui, plusieurs associations contribuent au projet de préservation de la mémoire à travers des activités visant la promotion des valeurs de l'IER. Quel est votre commentaire à ce sujet ?

Il s'agit, bien évidemment, d'une action importante. L'objectif pour nous est de libérer l'individu des douleurs de la détention et des violations ayant marqué l'histoire du Maroc pendant une période et qui ont mené à la paralysie de la mémoire. Cette tâche devrait être partagée par toutes les composantes de la société marocaine.

Pour vous, comment les universités marocaines pourraient-elles contribuer à la préservation de la mémoire collective ?

Plusieurs initiatives sont lancées à ce stade. Un master d'histoire contemporaine est mis en place en partenariat avec l'Université Mohammed V-Agdal. En outre, des groupes de recherche aborderont cette thématique bientôt au niveau national. Donc, l'Université joue un rôle prépondérant à ce niveau, notamment les branches liées à l'histoire. L'appel est donc lancé auprès de tous les chercheurs et essayistes concernés par ce projet de recherche. Nous espérons que les Universités tenderont la main pour soutenir ce programme de grande valeur.

PROPOS RECUEILLIS PAR MONTASSIR SAKHI